السياسات التجارية والتنمية

- إن الهدف الأساسي للتنمية هو توسيع اختيارات الناس (التنمية صون للحرية حسب امارتيا سن)
- اختيارات الناس قد تكون غير محدودة وتتغير مع مرور الزمن والتي قد لا تتضمنها إحصائيات الدخل والنمو مثل الحصول على المعرفة، والتغذية والصحة والأمان والحريات السياسية والثقافية والمساهمة في المجتمع.
- إن الهدف الأساسي من التنمية هو إحداث بيئة مساعدة لممارسة هذه الاختيارات خاصة التمتع بحياة صحية وخلاّقة ومديدة.
- ومن هذا المنظور فإن التنمية البشرية هي المقصد النهائي للتنمية وأن البشر هم ثروة الأمة.

- التنمية الاقتصادية بكل تفرعاتها هي وسيلة مهمة (ضرورية) وربما غير كافية لإحداث التنمية البشرية.
- بناء المقدرات البشرية من أهم توسيع الخيارات ومن أهم المقدرات الأساسية لحدوث التنمية البشرية:
  - المقدرة على الحياة أطول وبصحة جيدة.
  - المقدرة على الحصول على المعرفة.
  - المقدرة على الحصول على الموارد الضرورية لحياة كريمة.
  - المقدرة على المساهمة في الحياة المجتمعية.

السياسات التجارية والتنمية: هل التجارة تؤدي إلى التنمية؟

- الفوائد الساكنة من التجارة الخارجية الحرة: تخصيص الموارد الإنتاجية نحو النشاطات الفعالة على حساب النشاطات غير الفعالة.
- الفوائد الديناميكية:
  - تحسين توزيع الموارد وتقليل النشاط الريعي.
  - رفع الإنتاجية الكلية في الاقتصاد.

- تقلل من علاوة المخاطرة على الأسواق المالية الدولية.
- ارتفاع الإنتاجية الحدية للاستثمار المحلي فوق مستوى أسعار الفائدة العالمية، يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال.
- زيادة النوعية وتخفيض تكاليف المدخلات المتاحة في البلد مما يؤدي إلى رفع منحنى إمكانيات الإنتاج.
- اقتصاد الحجم والتعلم بالممارسة محدودة في إنتاج السلع الأولية والسلع المصنعة ذات التكنولوجيا المنخفضة.

- التخصص قد يقلل من نشاط البحث والتطوير مما يؤدي إلى المهارات المرتفعة في النشاطات ذات التكنولوجيا المتدنية.

- نقل المدخلات الجديدة يكون غير كاف. نقل الأفكار والمهارات أهم.
- التجارِة الخارجية وتوزيع الدخل والفقر: التجارة تؤدي إلى النمو والنمو جيدا للفقراء.

منافع التجارة الخارجية

- فهم المنافع يتطلب فهم ضياع الفعالية مع فرض التعرفة الجمركية.
- نموذج Hekscher – Ohlin – Samuelson.

فرضيات النموذج:-

- أسواق تنافسية وفعالة .
- تخصص غير تام مع عوامل إنتاج نسبية مختلفة.
- عدم تنقل عوامل الإنتاج دوليا .
- حدود التبادل خارجية بالنسبة للاقتصاد المحلي.

- حالة دولة صغيرة منفتحة تنتج سلعة واحدة .
- حالة فرض التعرفية الجمركية يؤدي إلى فقدان فائض المستهلك أكبر من فائض المنتج، وارتفاع دخل الحكومة.
- فقدان الرفاهية الناجم عن فرض التعرفة (حالة التوازن الجزئي):

$$\Delta W = \frac{t\Delta J}{2}$$

t : معدل التعرفة

ΔJ : التغير في الواردات.

- في حالة التجارة الحرة، التغير في الواردات

$$\Delta J = tJ\eta_J$$

حيث η_J المرونة السعرية للواردات

تسمى Meade Formula

$$\Delta W = \frac{t^2 J\eta_J}{2}$$

المنافع الديناميكية من التجارة (Romer,Rivera-Batiz(1998:

- تخفيض التعرفة يرفع من النمو عبر ثلاثة ميكانزمات على الأقل:
  - نقل التكنولوجيا عبر تراكم المعرفة مما يزيد من معدل التقدم التقني.
  - الاندماج العالمي لقطاعات تتميز بارتفاع الغلة دون رفع المدخلات.
  - تحرير التجارة يقلل من التشوهات السعرية ويعيد تخصيص الموارد مما يزيد من فعالية الاقتصاد.

- **النظرية الاستراتيجية للتجارة Helpman,Krugman (1985):**
  - اقتصاد الحجم والوفورات الخارجية عبر الأسواق الكبيرة للمنتجين الكبار.
  - في حالة دولة بمعدل حماية مرتفعة ومنافسة غير تامة فإن تخفيض التعرفة قد يكون غير محدد الاتجاه Rodrik (1985).
  - إصلاح التجارة يؤثر على الرفاهية عبر حجم التجارة وأيضاً عبر تركيبة السوق.
  - النظرية الاستراتيجية للتجارة صعب تقييمها لأنها مبنية على فرضية تركيبة السوق مثل قيود الدخول والخروج والتشابك القطاعي.

الانفتاح والتجارة الخارجية

منافع الانفتاح، عبر التكنولوجيا والحصول على المدخلات.

- تصنيف الدول إلى منفتحة ومغلقة عبر بناء مؤشر انفتاح حسب :
  - القيود غير التعرفة (Non Tariff Barriers)
  - متوسط مستوى التعرفة
  - سعر الصرف في السوق السوداء
  - وجود الاحتكار في سوق الصادرات
  - طبيعة النظام السياسي (اشتراكي/ ليبرالي)

- الدول المنفتحة تنمو بمعدل 2 إلى 2.5% أعلى من الدول المنغلقة .
- علاقة انحدار ما بين النمو والانفتاح ومتغيرات التحكم الأخرى مثل الدخل الأولي، معدل الاستثمار وحدود التبادل.
- استخدام منهج ديناميكي لالتقاط الأثر المؤجل.
- الانفتاح على التجارة الخارجية له أثر محدد على النمو.
- لكن هذا الأثر يتبع الواردات J.

الانفتاح والتجارة والنمو

- ارتباط نمو الصادرات مع نمو الدخل القومي لكن يصعب تحديد اتجاه السببية.
- على مستوى البلدان الأكثر انفتاحاً (نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي) كان نموهم أعلى وأيضا اتجاه السببية يصعب أكثر تحديده.
- انفتاح البلدان ناجم عن عدة عوامل:-
  - الخصائص الجغرافية
  - مستوى البنية التحتية
  - الحجم (السكان والسوق)
  - السياسات التجارية (التوجه الداخلي/ الخارجي)

- يصعب تقييم الجزء المتعلق بالانفتاح الناجم عن السياسات التجارية.
- نتيجة تراكم الأدلة والشواهد الأمبريقية فإن العلاقة ما بين النمو والانفتاح والسياسات التجارية أصبح أكثر وضوحا من خلال:
  - الدراسات القطرية لسلسلة من الانفتاح (التغير في السياسات التجارية) والأداء الاقتصادي.
  - النماذج المستخدمة في تقييم السياسات التجارية في حالة تطبيقها وعدم تطبيقها.
  - دراسات الانحدار على جملة كبيرة من الدول.

أهم النتائج من الدراسات:

الدراسات القطرية المفصلة التي تستخدم نفس المنهجية لقياس أثر السياسات التجارية توضح أن الدول ذات السياسات التجارية المتشددة والسياسات الاقتصادية الكلية السيئة تعاني من سوء الأداء الاقتصادي وتباعدها عن مستوى الدول المتقدمة (توسع الفجوة) .

- يتسارع التوافق في أوقات الاندماج القوي المتزامن مع ارتفاع معدلات التجارة.
- كما تشير الدراسات إلى انتفاع الفقراء من الانفتاح التجاري، حيث أن معدل النمو دخل الأشخاص في الخمس الأدنى 20% من توزيع الدخل يعادل معدل نمو الاقتصادي في المتوسط.
- عندما يتم التحكم في العوامل الأخرى المؤثرة في النمو فإن معدلاته ترتفع في حالات الدول الأكثر انفتاحا.

القضايا والمنهجيات

- تحرير التجارة جزء من سياسات الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث الحكومات تطبق العديد من السياسات.
- تحرير الأسعار
- إعادة تعديل الموازنة
- الخصخصة وتنمية القطاع الخاص
- السياسات التجميعية
- إلغاء القيود على الأسواق

تعريف تحرير التجارة الخارجية والانفتاح

أهمية التعريف في تحديد العلاقة ما بين الانفتاح والأداء الاقتصادي.

- تحرير التجارة:
  - تخفيض التعرفة الجمركية
  - إلغاء الحصص على الواردات
  - تقليل القيود غير التعرفة
  - تطبيق سياسات سعر الصرف وإصلاح ترتيبات وسوق الصرف
- هل يمكن رفع الحماية من خلال سياسات سعر الصرف؟

- تحرير التجارة محدد بعدة تعاريف:
  - تخفيض متوسط معدلات الحماية الإسمية والفعلية وتشتتها (التباين).
  - إضافة إصلاح نظام الرخص وإلغاء الحصص.
  - إضافة سياسة سعر الصرف.
  - تعاريف تعتمد على مفهوم حيادية النظام التجاري.
- اقتراح عدة مقاييس لقياس شدة القيود على نظام التجارة وعدم الاتفاق عليها.

الإشكاليات والمنهجيات

- بعد الحرب العالمية الثانية تطور اتجاه فكري يرى أن السياسة التجارية تلعب دورا في عملية تصنيع الدول النامية عبر سياسة إحلال الواردات.
- اليوم يرى الكثير أن تدعيم النمو في الدول الفقيرة يكون أحسن في ظل نظام تجاري منفتح بالإضافة إلى تطبيق سياسات اقتصادية أخرى.

- الانفتاح يولد ضغوط على الاقتصاد تؤدي إلى:
  - توسع هوة الدخل والثروة داخل الدول وأن الدول المنفتحة أكثر هشاشة للصدمات الخارجية.
  - هل الدول المنفتحة تنمو بسرعة أكثر، وإذا كان كذلك ما هو نصيب السياسة التجارية وما هو أثرها على النشاط الاقتصادي.
  - هل النمو دوماً مع عملية التوافق في مستويات دخل الأفراد.
  - هل النمو يصاحبه خفض الفقر في الدول الفقيرة.

منهجيات التقييم

- قياس السيناريو البديل "counterfactual".
- ماذا يحدث لو البلد طبق سياسات مختلفة ؟
- منهج قبل وبعد (تطبيق السياسات داخل البلد الواحد) .
- منهج مجموعة التحكم.
- منهج الانحدار لمجموعة الدول.
- منهج المحاكاة باستخدام النماذج القياسية أو نماذج التوازن العام.

أهم النتائج من هذه المنهجيات

الدراسات القطرية التفصيلية:

- عدد كبير من الدراسات القطرية تستخدم نفس المنهجية.
- تفصيل ووصف الخصائص والنتائج في تطبيق سياسات الحماية والتوجه الداخلي.
- تقديم الشواهد والدلائل لأفضلية الانفتاح.
- تحليل أسباب فشل سياسة إحلال الواردات.
- مقارنة نسبية بسياسة ترويج الصادرات.
- ربط العلاقة بين السياسات التجارية وسياسات التصنيع.

1. استراتيجية إحلال الواردات تطبق في بيئة اقتصادية مختلة تتسم بتحيز نظام التجارة (غير ثابت وكثير التغير).

2. عدم فعالية تخصيص الموارد وتذبذب كبير لسعر الصرف الحقيقي أكثر من الدول الأكثر انفتاحاً.

3. الدول النامية تستورد السلع ذات الكثافة الرأسمالية أكثر ولهم ميزة نسبية في السلع كثيفة العمالة والسلع المبنية على كثافة الموارد الطبيعية. ومنه فإن $\frac{K}{Q}$ يرتفع بما يعني أن مستوى الادخار يحقق استثمار أقل.

4. معدل نمو بطيء في الصادرات نتيجة التركز الكبير في الصادرات ، ومن ثم فإن السياسة التجارية لها أثر كبير على بنية الإنتاج.
5. سياسة إحلال الواردات تمر عبر مراحل حيث تحمى الصناعات الخفيفة ثم صناعة السلع المعمرة الاستهلاكية ثم قطاع إنتاج السلع الرأسمالية ولكن الصناعات الخفيفة (لها ميزة نسبية لأنها كثيفة العمالة) ترتفع تكاليفها عبر المدخلات المستوردة التي تخضع لمعدلات حماية عالية.

6. انخفاض المداخيل في الدول النامية يقابله ضيق حجم السوق المحلية لهذه الصناعات. بحيث أن الحماية تشكل مفارقة للصناعات من جهة الحماية تسمح لها باستغلال وفورات الحجم، لكن الاحتكار الكبير في السوق الناجم عن قلة المنتجين يؤدي إلى عدم استغلال هذه الموفورات لأن الإنتاج يتم بتكاليف مرتفعة وسوق محلية ضيقة.

7. استراتيجية إحلال الواردات كثيفة الواردات ومنه الطلب على العملة الصعبة ينمو أكثر من معدل نمو الناتج مما يتطلب تخفيض العملة التي تزيد من تكلفة الواردات. بالرغم من ذلك تبقى العملة مثبتة ويعتمد على القيود على الواردات وسوق الصرف.

8. تعقد إدارة القيود على الواردات والصرف الأجنبي وتوزيعه بشكل إداري يزيد من الفساد الإداري وتفاقمها مع ارتفاع أزمة المديونية وقلة الصرف الأجنبي.

لماذا تحرير التجارة الخارجية؟

- استراتيجية إحلال الواردات أدت إلى تشوهات كبيرة في ميكانزمات تخصيص الموارد نجم عنها توجه العديد من الدول النامية نحو تحرير التجارة وتقليل القيود .
- تدنية القيود (التعرفة والقيود على الواردات مثل الحصص) تؤدي إلى تعديل الأسعار النسبية وإعادة تخصيص الموارد نحو قطاعات التصدير .

- نمـو إنتاج قطاع الصادرات أسرع من الصناعات المنافسة للواردت.
- منافع استاتيكية وديناميكية من التجارة الحرة .
- إلغاء القيود قد يؤدي إلى ارتفاع دائم في معدل النمو الناجم عن التقدم التكنولوجي.

الدلائل الحديثة حول إصلاح التجارة:

أربعة أسباب لتوخي الحذر من استعمال معدل التعرفة الاسمي كمؤشر مدلل للانفتاح:

- إحلال الأدوات: تخفيض التعرفة قد يرافقه استخدام القيود الأخرى مثل محاربة الإغراق.
- التعرفة الإسمية والفعلية قد يختلفان نتيجة تطبيق الإعفاءات.
- بعد الإصلاح قد يصبح الهيكل الإجمالي أكثر حماية.
- تطبيق سياسات متحيزة ضد التصدير مثل أسعار الصرف المرتفعة.

- معدل الحماية الفعلية = $\frac{\text{القيمة المضافة بالأسعار المحلية} - \text{القيمة المضافة بالأسعار الدولية}}{\text{القيمة المضافة بالأسعار الدولية}}$
- معدل الحماية يمكن من النظر بشكل جيد إلى التحيز في النظام التجاري.
- يعتمد على معاملات المدخلات والتعرفة على المدخلات.
- يحتاج جدول مدخلات – ومخرجات.
- معدلات التعرفة الإسمية بالرغم من محدوديتها تستخدم كمؤشر لتغيرات في نظام التجارة.

عـــوائق إصلاح التجارة

- التطور في تحرير التجارة بطيء في العديد من البلدان بالرغم من أن تكاليف التعديل مع التحرير بسيطة مقارنة بالمنافع.
- إذاً لماذا تحرير التجارة لا يلاقي شعبية؟
- من الأسباب والتفسيرات المطروحة :

1. تأثير المجموعات الضاغطة.
2. طغيان وجهات النظر السياسية عوض تكلفة – منافع.
3. نشاطات البحث عن الريع.

التكاليف السياسية للإصلاح

- سعر الواردات P*.
- إضافة التعرفة P_d .
- $P_d > P^*$ السعر المحلي أكبر من السعر العالمي.
- تساوي السعرين لحين فقدان الحكومة لبعض الدخل وارتفاع فائض المستهلك وفقدان فائض المنتج.

$$T = \alpha . P_M^* . e . Q_M$$

- هل ستنخفض عائدات الموازنة من الانفتاح

قياس مؤشر المقاومة السياسية

$$= \frac{\text{مجموع الدخل الفاقد من ميزانية الدولة والمنتجين}}{\text{مجموع الفاعلية الإضافية الناجمة عن التحرير}}$$

- آثار التوزيع الكبيرة الناجمة عن إصلاح التجارة تفسر المصداقية الضئيلة في العديد من البلدان (جنوب الصحراء).
- المعارضة السياسية لإصلاح التجارة أكثر تنظيماً وقوة من المعارضة للإصلاحات الاقتصادية الكلية.
- نقص المصداقية تمثل تشوهاً أو ضريبة إنتاج تقلل من فوائد إصلاح التجارة.

- هنالك حالات عندما تقوم الحكومة بإعلان تخفيض كلي للتعرفة فإن القطاع الخاص يقوم باتخاذ منحنى معاكس للسياسة المعلنة.
- المصداقية المنخفضة لإعلان سياسة إلغاء الرسوم قد تعزز المضاربة برفع المخزون من السلع.
- الاعتماد على المداخيل من التجارة الخارجية.
- الدول التي تعتمد على ضرائب التجارة الخارجية يكون معدل الإصلاح فيها بطيء.

- يعتمد على طبيعة الإصلاح مثل تحويل الحصص إلى رسوم.
- انخفاض الرسوم قد يرفع الواردات (يعتمد على المرونات).
- يعتمد على تزامن إصلاح سعر الصرف وسوق الصرف وإلغاء القيود .
- تخفيض العملة يؤدي إلى رفع المداخيل الحكومية الجارية رغم تخفيض الرسوم.

الانفتاح التجاري والنمو

- الانفتاح التجاري في ظل الانفتاح المالي يقلل من علاوة المخاطرة التي يحتسبها الدائنون في الأسواق الدولية.
- يؤدي إلى ارتفاع رأس المال وبالتالي تسريع النمو.
- نماذج النمو النابع من الداخل: ارتفاع الصادرات والواردات تزيد من تعرض البلدان للتكنولوجيا الحديثة.
- تسهل من تطويعها.
- تزيد من نمو الإنتاجية.
- تحرير التجارة الذي يزيد من الانفتاح التجاري يحث على النمو وارتفاع مستوى الدخل.

هل توجد دلائل امبريقية؟

- تعريف الانفتاح [Dollar(1992)] نظام تجاري ليبرالي وسعر صرف حقيقي مستقر.
- قياس التوجه الخارجي لنظام التجارة : باستخدام أسعار القوة الشرائية مع توقعات نموذج إنحدار الأسعار على دخل الفرد وكثافة السكان.
- النظام التجاري المشوه يكون فيه الأسعار أعلى وسعر الصرف أكثر قيمة.
- إرتفاع مستوى التشوهات وكذلك سعر الصرف الحقيقي المرتفع ينجم عنه انخفاض في مستوى النمو.

معيار Sachs and Warner

- حدد العوامل التي تحدد إمكانية الدول الفقيرة في الالتحاق بمستوى الدول المتقدمة، عاملان أساسيان:-
  - الحفاظ على حقوق الملكية
  - الانفتاح على التجارة الخارجية.

- قاما بتصنيف الدول إلى فئتين حسب هذين المعيارين واعتبرا أن الدول المؤهلة تمتاز أغلبها بانفتاح على التجارة الخارجية.
- الدول المؤهلة كان معدل نموها أعلى والمعيارين كان لهما أثر موجب على معدلات نموها، على الأقل 2% ما بين 70-89.
- Frankel,Romer and Cyrus (1996)
- استخدام نموذج الجاذبية لقياس أثر الانفتاح على معدلات النمو في عينة من البلدان وحدد أثر موجب لعامل الانفتاح على النمو.

السياسة التجارية

- تخفيض القيود على التجارة تولد التعديل في الأسعار النسبية وتقوم بتخصيص الموارد نحو قطاعات التصدير.
- في الأجل الطويل سياسات تحرير التجارة الخارجية الناجحة تؤدي إلى:-
  - توسع الصادرات.
  - تقلص النشاط في الصناعات المنافسة للواردات.
  - تحويل الموارد من القطاعات غير القابلة للاتجار إلى القطاعات القابلة للاتجار.

دراسة Papageorgiou (1990)

- دراسة تحرير التجارة في 19 دولة و36 حلقة (موجة) تحرير تمت في الدول النامية ما بين الحرب العالمية الأولى و 1984 .
- المحاولات الناجحة في تحرير التجارة الخارجية تميزت بالشمول .
- القضاء المنهجي للقيود الكمية على الواردات.
- الإستقرار السياسي.
- سياسات الاقتصاد الكلي الحذرة.
- الإبقاء على القيود على ميزان رأس المال حتى التقدم الكبير في إصلاح نظام التجارة.

- تخفيض معتبر للعملة في المراحل الأولى من إصلاح التجارة الخارجية.
- لا توجد دلائل قوية على إرتباط الإصلاح مع انخفاض قوى للعمالة وتقلص الإنتاج في الأجل القصير. تحسن ميزان المدفوعات بشكل واضح ناجم عنه ارتفاع معدل نمو الصادرات مقارنة بمعدل نمو الواردات.
- بعد منتصف الثمانينات تسارع وتائر الإصلاح في أغلب الدول النامية، خاصة في دول أمريكا اللاتينية والوسطى.

تقارب النمو والانفتاح منهجية دول المقارنة:

- هل يتقارب مستويات دخل الفرد في الدول الفقيرة مع الدول الغنية ؟
- هنالك نظرية تقول أن دخول الدول الفقيرة تتقارب بسرعة مع نظيرتها في الدول المتقدمة لأن هذه الدول تستطيع أن تحقق قفزات في التنمية عبر استيراد التكنولوجيا .
- فرضية تقارب دخل الفرد تم اختبارها باستخدام دالة إنتاج كوب- دوجلاس بثبات الغلة وتناقص العائد على رأس المال مع توفر التكنولوجيا الجاهزة.

- ومنه فإن إنتاجية رأس المال تتناقص مع ارتفاع $\frac{K}{L}$ ومنه في غياب التقدم التقني كل الدول تتقارب إلى نفس مستوى الدخل (عند التوازن) وكل سياسة تهدف إلى رفع الادخار ترفع من رأس المال الذي يكون له أثر مرحلي فقط.
- مع إدخال التقدم التقني يمكن الحصول على التقارب غير المشروط حيث أن الدول تتقارب إلى مجموعات.

- ومع تطور النماذج التي تفسر النمو داخلياً حيث يفترض التقدم التقني داخليا بالإضافة إلى تخطي مسألة تناقص العائد على رأس المال. هذه النماذج ترى أن الدول الأكثر انفتاحاً تنمو بخطى أسرع وذلك لمقدرتها على امتصاص التقدم التقني.
- يقوم هذا الاستنتاج على افتراض أن استيراد السلع الرأسمالية يسهل نقل رأس المال الفكري (المعرفي) ومنه فإن القيود على الواردات تقلل من عملية نقل المعرف ويزيد من تكاليف تطويع ونقل التكنولوجيا ويحد من معدل النمو.
- تشير البيانات أن التقارب حصل ما بين الدول ذات الدخل البدائي المرتفع.

أشكال النمو والتقارب

- بدأت موجة الانفتاح بعد الحرب العالمية الثانية وساعدها :
  - استمرار انخفاض تكاليف النقل.
  - التغير في السياسات التجارية نحو الانفتاح.
- كيف أثر هذا الانفتاح على مستويات الدخل ما بين الدول؟
- في عالم متباين في مستويات الدخل ما بين الدول هل الانفتاح ساهم في التقارب أو التباعد؟

- العلاقة مابين الدخل البدائي سنة 1960 ومعدلات النمو التالية (60-85) لـ 113 دولة.
- متوسط العالم 30% من دخل الولايات المتحدة سنة 1960 و 2% معدل النمو 60-85.
- يشير الشكل أن البلدان بعيدة من وضعية التقارب.
- الوضع ناجم عن عدم التجانس الكبير ما بين الدول في السياسات والهياكل والمؤسسات.

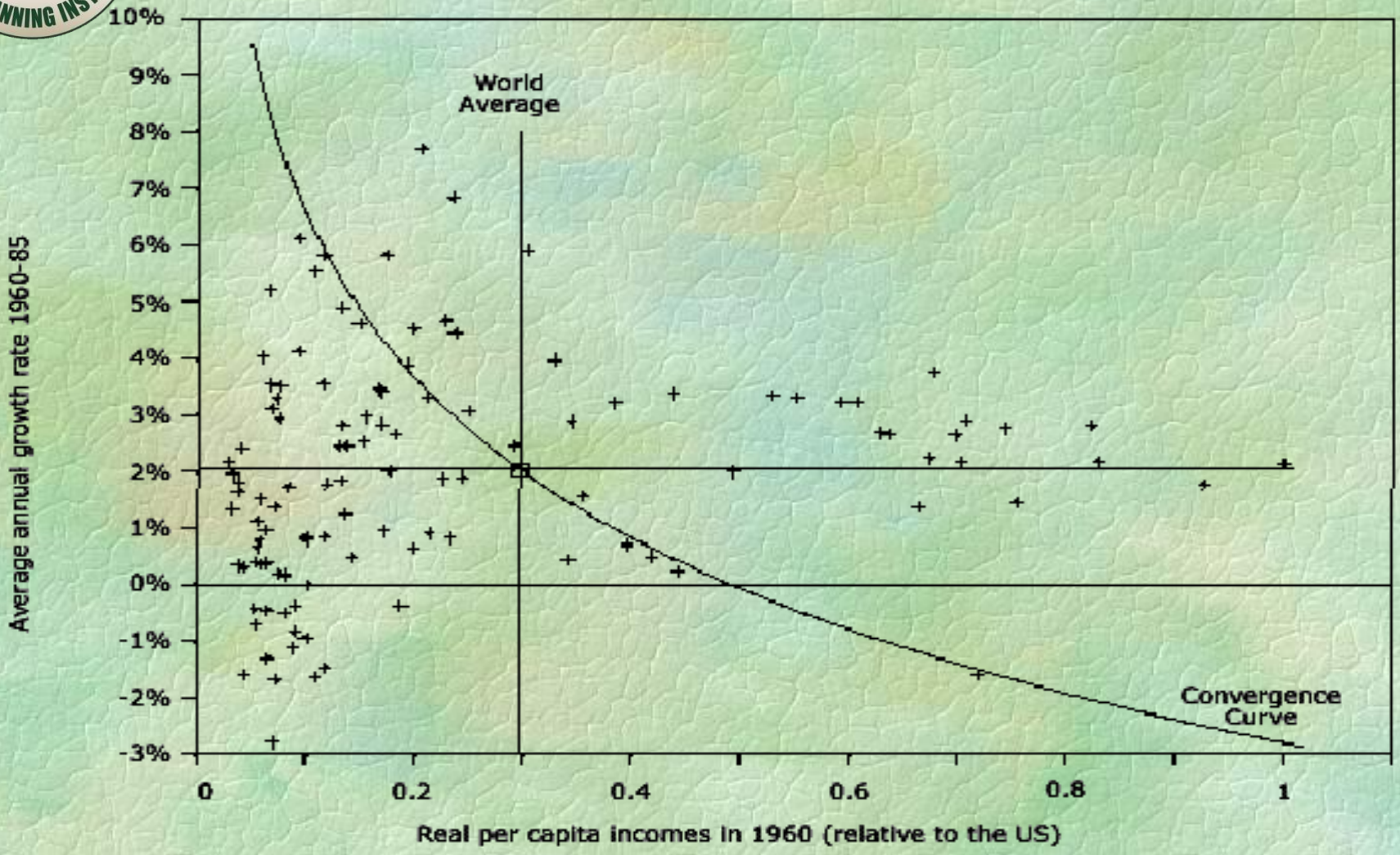

Source: Ben-David, Dan (1991), "Income Disparity Among Countries and the Effects of Freer Trace", in Economic Growth and the Structure of Long Run Development, Pasinetti and Solow (eds), London: Macmillan, 45-64.

- تقسيم عينة البلدان إلى ثلاثة مجموعات :
  - الدول الغنية 60% من مستوى دخل الولايات المتحدة الأمريكية.
  - متوسطة الدخل:ما بين 25 و 60%.
  - ضعيفة الدخل: أقل من 25% من دخل الولايات المتحدة الأمريكية.

- برسم منحني التقارب لكل مجموعة تبين أن التقارب حصل بشكل واضح بين الدول الغنية (15 دولة) .
- الدول الفقيرة لها أكبر فجوة سنة 1960 وازدادت الهوة لاحقاً أي عدم حصول تقارب.
- ويمكن التأكد من التقارب إحصائياً حسب النموذج التالي:

$$\left(y_{it} - Y_t\right) = \Phi\left(Y_{it-1}, Y_{t-1}\right) + \Sigma_t$$

- انحدار الفجوة سنة t على الفجوة سنة t-1 ففي حـــالة ثبات الفجوة فإن $\Phi \cong 1$ وازدياد الفجوة $\Phi \rangle 1$ والتقارب يعني أن $\Phi \langle 1$.
- تقدير هذا النموذج يظهر أن التباعد معنوي لكن تقسيم العينة يشير إلى تقارب الدول الفقيرة، فيما بينهما وليس مع المجموعة الغنية.

التجارة والتقارب ما بين الدول الغنية

- لماذا الدول الفقيرة تتباعد عن الدول الغنية؟
- الإجابة على هذا السؤال تعوقه عدم وجود بيانات دقيقة ومنه صعوبة ضبط علاقة جيدة ما بين النمو والتجارة.
- بالنظر للدول الغنية ما هي الخصائص التي تمثلها والتي جعلتها تتقارب فيما بينها والباقي يتباعد .
- هل التجارة الدولية هي الرابط ما بين الدول المتقاربة؟

- ما هو الدور الذي تلعبه القيود على التجارة في عملية التباعد والتقارب؟
- وما هو الأثر الذي ينجم عن إزالة هذه القيود؟
  - مقارنة ما بين مختلف الولايات المكونة للولايات المتحدة الأمريكية.
  - مقارنة ما بين دول الاتحاد الأوروبي.

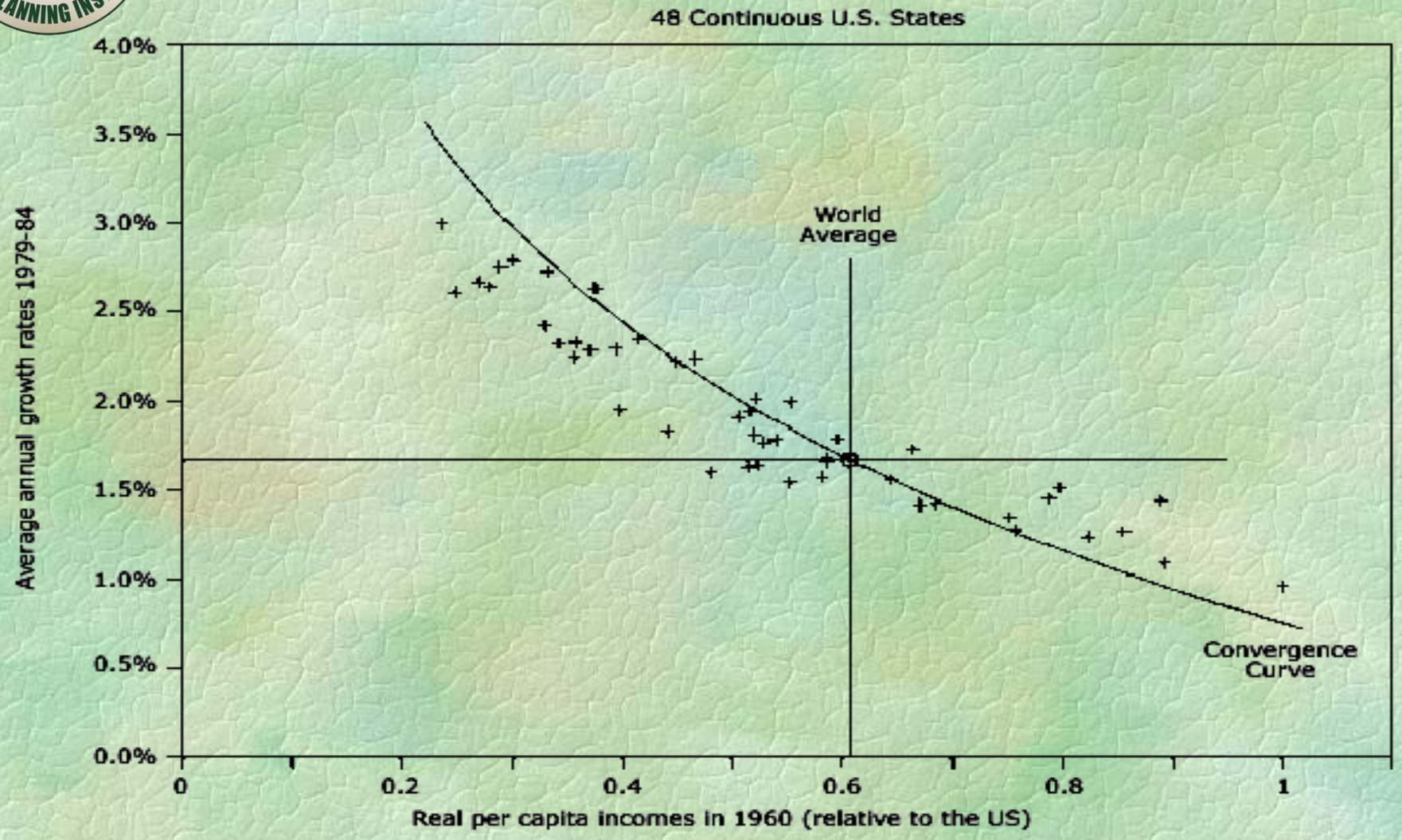

Source: Ben-David, Dan (1994), "Income Disparity Among Countries and the Effects of Freer Trace", in Economic Growth and the Structure of Long Run Development, Pasinetti and Solow (eds), London: Macmillan, 45-64.

- تباعد الدخل في EEC-6 سنة 1985 كان ضعف مستوى الولايات المتحدة سنة 1929. الفروقات ناجمة عن الاختلافات وكذلك أن الاندماج الأوروبي ركز على تدفق السلع في المراحل الأولى دون تدفق عناصر الإنتاج (رأس المال – العمل).
- نفس التقارب حصل ما بين كندا والولايات المتحدة ناجماً في البداية عن اتفاقية التجارة في قطاع السيارات (1965)، وبعدها توسيعه إلى القطاعات الأخرى.

- تعميم التجربة من خلال العودة إلى عينة 113 دولة وفرزها بحيث تجمع الدول في مجموعات تتاجر فيما بينها، وإزالة الدول الفقيرة التي لا تتوفر عليها بيانات جيدة.
- اختيار دولة إذا كانت تساهم بنسبة 4% في صادرات البلد (بالنسبة للواردات).
- الدول الشريكة في التجارة لها اتجاه نحو التوافق وهو ما قد يفسر نجاح الدول ذات التوجه الخارجي.

النمو والانفتاح:

الدلائل من البيانات المقطعية للدول :

- الدراسات القياسية تؤيد فكرة أن الانفتاح يعزز النمو والتدليل على وجود علاقة سببية بينهما .
- هذه الدلائل مبنية على تقدير العلاقة $g_i = a + \beta X + YZ + u$
- g=معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .

- X=المتغيرات الخارجية التي تساهم في النمو مثل:
  - معدلات الاستثمار
  - معدل نمو القوة العاملة
  - رأس المال البشري للعمالة المؤهلة
- Z= متغيرات السياسة مثل:
  - متغيرات السياسات التجارية
  - متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية
  - $\tilde{u}$ = يسمى المتبقي أو التقدم التقني الخارجي
- عزل أثر الانفتاح على النمو عبر أخذ الفروقات في المعادلة أعلاه حيث يصبح التغير في النمو يفسر بالتغير في X والتغير في Z .

قياس القيود على التجارة

- تحرير التجارة الخارجية عملية معقدة تضم تخفيض معدلات التعرفة، والقضاء على المعدلات الشاذة، وتقليل التشتت في المعدلات وتقليل القيود غير التعرفة.

قيود التعرفة

- وتضم التعرفة الجمركية والضرائب الجبائية (المعدلات العامة ومعدلات الدولة الأكثر رعاية والتعرفة المعلقة والمخفضة) وأشباه التعرفة والضرائب الإضافية والرسوم والتكاليف الجبائية الإضافية.
- ومنه يتم حساب مجموعة من القيود على التجارة لتحديد مستوى الحماية الجمركية والقيود على التجارة الخارجية.

- متوسط التعرفة الجمركية (البسيط)
- متوسط التعرفة الجمركية (المثقل)
- بالرغم من كثرة مصادر البيانات لتصنيف الدول من الأكثر انفتاحاً إلى الأشد حماية فإنه تظهر بعض الخصائص:

مُستويات التعرفة الجمركية في الدول العربية 2013

الدولة	مُتوسط معدل التعرفة "Bound"			مُتوسط معدل التعرفة المطبّق			مُتوسط معدل التعرفة المرجّح		
	إجمالي	زراعي	غير زراعي	إجمالي	زراعي	غير زراعي	إجمالي	زراعي	غير زراعي
البحرين	34.8	39.0	33.8	4.7	5.7	4.6	5.5	15.4	4.7
مصر	36.9	98.9	27.5	16.8	66.7	9.3	9.7	9.9	9.6
الأردن	16.2	23.9	15.1	9.5	17.6	8.2	8.3	9.5	8.1
الكويت	97.8	100.0	97.5	4.7	5.1	4.6	4.5	6.3	4.2
المغرب	41.3	54.5	39.3	12.9	40.5	8.7	9.7	23.0	7.7
عُمان	13.8	28.2	11.6	4.7	5.5	4.6	-	-	-
السعودية	11.2	16.1	10.5	4.8	6.0	4.6	4.7	6.8	4.4
السودان	-	-	-	21.2	30.3	16.9	-	-	-
سوريا	-	-	-	16.5	24.0	15.3	-	-	-
تونس	57.9	116.0	40.8	15.5	33.0	12.6	13.9	28.5	12.0

- ضرورة توفير مداخيل إضافية، حماية بعض القطاعات، والأهداف السياسية كلها تلعب دوراً في تفسير المعدلات المرتفعة.
- ارتفاع أو بقاء المعدلات المرتفعة لا يعني ارتفاع في الحماية لأن هنالك تغير في تركيبة الحماية من القيود الكمية إلى استخدام التعرفة الجمركية.

اختلاف الحماية حسب القطاعات

- عدم الكفاية المرتبطة بالتعرفة تعتمد على مدى تشتت المعدلات ما بين القطاعات.
- نظام التعرفة الموحدة أقل ضرراً من ناحية تشوه الأسعار وتخصيص الموارد لأنه سهل للتطبيق وشفاف ولا يشجع على البحث عن الريع.
- الدول الخليجية تطبق نظام التعرفة الموحدة المنخفض (5-13%).
- الدول غير الخليجية تتطبق معدلات مرتفعة على الغذاء الجاهز (61%) النسيج والألبسة والأغذية والمواشي.
- لا يوجد نمط واضح في تخفيض التعرفة القطاعية خلال التسعينات.

إجراءات أشباه التعرفة

أشباه التعرفة تطبق كإجراءات احترازية لمحاربة الإغراق أو كضريبة duty إضافية لرفع المداخيل وتضم:-

- ضرائب إضافية كالضرائب على المعاملات الأجنبية.
- الضريبة الاحتياطية، ضريبة المبيعات على الواردات.
- وسائل جذابة لزيادة الحماية نتيجة قلة شفافيتها وعدم تميزها وتشمل مصدر دخل جيد وتدرج تكلفة إضافية مهمة على واردات بعض القطاعات.

الضرائب الإضافية المستخدمة في البلدان العربية تضم:

- ضرائب إضافية خاصة: ضريبة المبيعات على الواردات.
- تكاليف التخليص.
- تبسيط إجراءات شبه التعرفة تشكل خطوة أساسية في الانفتاح التجاري.

باستخدام طريقة نسبة الشمول

- نظام مفتوح أقل من 5%
- نظام متوسط 5-10 %
- نظم متشدد أكثر من 10 %

إجراءات غير التعرفة والحماية NTB

- حصر كمية إجراءات غير التعرفة صعب وغير شفاف وذلك لأن بعض السياسات غير معلنة وتطبق بشكل غير نظامي.
- كما أن بعض الترتيبات الحكومية تشكل إجراءات غير تعرفة مثل تعطيل التخليص للسلع القابلة للتلف تحت طائلة التفتيش الصحي.
- الإجراءات المطبقة في الدول العربية متنوعة ومعقدة وبعيدة عن الشفافية.

كيفية قياس NTB

- مؤشر نسبة الاستخدام Frequency Ratio نسبة عدد السلع من الواردات، الإنتاج أو عدد خطوط التعرفة الخاضعة لإجراءات NTB. ومقسمة إلى ثلاثة ، قليل ، متوسط وشديد .
- في نهاية الثمانينات كانت الجزائر أشد الدول حماية باستخدام مؤشر نسبة الاستخدام. أما استخدام هذه القيود فقد زادت في ليبيا وسوريا، ما بين الثمانينات والتسعينات.

مكونات القيود غير الجمركية

القيود الكمية والمتطلبات التقنية تُعد أهم الملتزمات المطبقة في الدول العربية.

- من أهم القيود الكمية الترخيص والتحريم.
- القيود التقنية المطبقة بكثرة مثلاً في السعودية 69% من خطوط التعرفة خضعت لقيود التقنية مثل:
  - الترميز
  - الاختبار
  - التفتيش
  - الحجر الصحي

- تقاس الطبيعة التضييقية للقيود التقنية بمقارنة التشريعات المحلية بنظيرتها المطبقة على الصعيد الدولي مقارنة بالسلع المحلية.
- كما أن تكاليف النقلٍ، طرق الجمارك، تقييم الواردات، مراقبة النوعية، والتمويل، تشكل قيودا مهمة على التجارة يصعب قياسها.
- ارتفاع تكاليف النقل الناجم عن الاحتكار خاصة في مجال النقل البحري، إدارة الموانئ، والشحن والتبريد [ليشكل 40% من تكاليف الواردات لبعض السلع (مصر)].

- أغلب الدول تطبق طرق محلية لتقييم الواردات للتقليل من تنافسية السلع الأجنبية، وتوجد طريقتان للتقييم:
  - نظام السعر المرجعي المستخدم لتحديد الوعاء الجمركي.
  - الاستخدام الغير نظامي لسعر الصرف.

انتشار القيود غير الجمركية

- الدراسات الأمبريقية تستخدم طيفاً من الطرق لقياس مدى انتشار هذه القيود منها:-
  - طرق نسبة الاستخدام ونسبة التغطية
  - مقارنة الأسعار (هوة الأسعار)
  - أثر الكميات
  - المعدلات الإسمية المقابلة للمساعدة

- باستخدام طريقة نسب الاستخدام وهوة الأسعار لتقدير شدة انتشار القيود غير التعرفة.
- تم احتساب نسبة الاستخدام Frequency Ratio من بيانات Trains ويقارن مع النسب ما قبل دورة الأوروجواي 93-90.
- أما هوة السعر فيستخدم الفرق ما بين الأسعار الحرة والأسعار في حالة القيود لقياس مستويات القيود التجارية.

NTB مركز على بعض القطاعات :

- استخدامه أكثر انتشاراً في تونس نسبة التغطية تراوحت من 30% للمصنوعات إلى أكثر مـن 37% على السلع الأولية والمنسوجات 144%.
- يمكن تحديد مستويات الحماية عبر التشوهات السعرية أي ابتعاد الأسعار المحلية عن أسعار الأسواق الدولية (معدل التعرفة الضمني) .
- مستويات عليا من الحماية الضمنية في السعودية وقطر في بداية التسعينات.

قياس مستوى الحماية الإجمالي

قياس الحماية معقد لأنه يضم استخدام القيود الكمية والنوعية، ومن المؤشرات المستخدمة في قياس محتويات الحماية:-

1. معدل كثافة التجارة المعدل بالبنية والمبنى على حجم التجارة
2. معدل الانفتاح وتشوه التجارة المبنى على النموذج HO .
3. علاوة سعر الصرف بين السوق الرسمي والسوق السوداء .
4. المقاييس الكمية المبنية على التجارة وأسعار الصرف.
5. إدماج التعرفة وتشتتها و NTB لقياس مستويات الحماية.

- المؤشر الإجمالي للحماية: لقياس كل أوجه الحماية يطور مؤشر أول مركب من التعرفة، و NTB باستخدام نسبة الاستخدام لقياس NTB والمؤشر الثاني مكون من التعرفة TB و NTB وكذلك تشتت التعرفة ومقارنة هذه المؤشرات مع مؤشر الانفتاح (M+X /X) .

- مؤشر القيود الإجمالية على التجارة المطور من طرف IMF يقيس الحماية بتوليف متوسط التعرفة الجمركية مع ترتيب الدول حسب شدة القيود NTB.

1- الدول ترتب في 5 فئات (من الانفتاح نحو الأكثر انغلاقاً)

انفتاح	$0 < t \leq 10$
نسبيا	$10 < t \leq 15$
متوسط	$15 < t \leq 20$
مقيد نسبياً	$20 < t \leq 25$
مقيد	$t > 25$

NTB -2 تصنف الدول إلى ثلاثة فئات حسب مستويات

مفتوح $0 < f < 5$

متوسط $5 < f < 10$

مقيد $f > 10$

f = frequency

f = coverage(IMF)

- حيث f نسبة الاستخدام يستخدم IMF ترتيب شدة NTB حسب حصة الواردات والإنتاج في الطلب الكلي الخاضع للقيود. وحسب خطوط التعرفة الخاضعة لـ NTB وحصة التجارة الخاضعة لـ NTB على مؤشر موحد لقياس مستوى القيود على التجارة حسب الجدول التالي:-

NTB

التعرف	مفتوح	متوسط	مقيد
مفتوح	0+1=1	1+3=4	4+3=7
نسبياً مفتوح	1+1=2	2+3=5	5+3=8
متوسط	1+1=2	3+3=6	6+3=9
مقيد نسبياً	2+1=3	4+3=7	7+3=10
مقيد	4+1=5	5+3=8	8+2=10

إجراءات مُراقبة الواردات حول العالم 2014-1995

	ADP			CV			QR		SG		SPS		SSG		TBT	
	I	F	W	I	F	W	I	F	I	F	I	F	I	F	I	F
Egypt	47	36	37						11	5	58	21			74	27
Morocco	6	1							7	3	38	5			26	2
Tunisia									4						26	
Bahrain, Kingdom of											153	2			372	2
Jordan	1		1						17	8	30	9			47	3
Kuwait, the State of											3	2			258	
Oman											53	15			196	1
Qatar											52				369	2
Saudi Arabia, Kingdom of											137	29			822	15
United Arab Emirates											47	20			245	
Middle East Total	28	12	20						19	8	484	80			3174	70
North America Total	623	439	523	125	96	84	57		15	6	3901	625	166	166	2176	489
South and Central America and the Caribbean Total	645	380	336	17	10	12	68		62	22	3396	878	31	31	3538	302
Africa Total	204	132	157	6	4	5	20		30	13	252	46			1459	106
Asia Total	1354	955	717	26	15	16	512	101	96	47	3869	667	115	115	4362	265
Commonwealth of Independent States (CIS) Total	93	83	21				78	3	21	12	242	155			357	59
Europe Total	517	443	350	57	35	39	66		52	34	1221	315	269	269	3767	261
Least-developed countries Total							32		5	3	88	22			609	55
Grand Total	3464	2444	2124	231	160	156	801	104	295	142	13356	2764	581	581	18824	1550

- Anti dumping [ADP], Countervailing [CV], Quantitative Restrictions [QR], Safeguards [SG], Sanitary and Phytosanitary [SPS] [Emergency], Special Safeguards [SSG], Technical
- I: Initiated, F: In force, W: Withdrawn